الأمانـة العامـة
أمانـة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الدورة الخامسة
بغداد: 17 مايو/ أيار 2025

ق-032/05/(05/25)/19-خ(14655)

القمـة العربيـة التنمويـة: الاقتصاديـة والاجتماعيـة

فـي دورتهـا الخامسـة

بغداد: 2025/5/17

كلمـة

سعادة السفير عبد المطلب ثابت

المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية

دولة ليبيا

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفخامة الرئيس/ عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس جمهورية العراق،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

معالي السيد / أحمد أبو الغيط الأمين لجامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه مجدداً بعظيم الشكر والامتنان لجمهورية العراق الشقيق على استضافة الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية، كما لا يفوتني الإشادة بما حظينا به من اهتمام وهو أمر ليس بغريب عن العراق هذا البلد العريق بحضارته الضاربة في أعماق التاريخ.

والشكر موصول لمعالي السيد الأمين العام والأمانة العامة للجامعة وفريق العمل على حسن التحضير ودقة التنظيم المشهودين في أعمال هذه القمة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

يشكل التعاون الاقتصادي مجالاً حيوياً هاما للتكامل بين الدول، ونحن هنا ندعو من خلال الجامعة العربية ومؤسساتها الاقتصادية للبحث عن الآليات والأُطُر لاستشراف آفاق المستقبل التي تقتضيها الظروف الآنية وتعقيدات الواقع الدولي، والامتداد الجغرافي لوطننا العربي ومتطلبات عصر التقنية الحديثة، في منطقة تتسم بالثراء المادي ومصدراً هاماً للطاقة العمود الفقري لحضارة عالم اليوم.

ولا يفوتني الإشادة بالتقدم الحاصل فيما يخص تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تُعَد الركيزة الأساسية لقيام اتحاد جمركي وصولاً لانسياب السلع بين الدول العربية بكل حرية.

كما أن بناء أسواق على امتداد الوطن العربي وتأسيس شراكة فاعلة على المستويين الخاص والعام، تُشَكِّل خطوة إيجابية مشجعة نطمح إلى استكمالها بخُطَى أخرى وصولاً إلى النتائج المرجوة، وفي مقدمتها تحقيق التنمية المستدامة، والحّد من الفقر، ومعالجة البطالة، وإشراك الشباب والمرأة والمجتمع المدني ورجال الأعمال وتعزيز دورهم.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

منذ القمة التنموية الرابعة إلى هذه القمة شهدت المنطقة العربية وخاصة في الآونة الأخيرة تحولات جذرية ستترك آثارها بالضرورة على الوضع الاقتصادي، كما أن هذه التحولات من شأنها إفراز وضع

إقليمي وتطورات جديدة في المنطقة يجب أخذها في الاعتبار، لذا من المهم ترسيخ المبادئ التي بُنيَت على أساسها فكرة القمة التنموية؛ بأن هذه القمم ليست مجرد لقاءات عابرة بل هي إطار عمل مؤسسي يهدف إلى تحويل التحديات الى فرص، من خلالها نستطيع تحقيق نتائج مرضية تضمن مصالحنا المشتركة وتعود بالنفع والخير على شعوبنا.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها دولة ليبيا فقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً في مجالات البنية التحتية وإعادة الاعمار في عدة مناطق من البلاد، وإننا عازمون على الاستمرار في اتخاذ خطوات جدية لدعم الاستقرار والذي هو بطبيعة الحال مفتاحاً لآفاق شراكة اقتصادية وتجارية واعدة مع محيطنا الإقليمي والعربي. وفي هذا السياق يعمل المجلس الرئاسي الليبي مع مختلف الاطراف المحلية والدولية على تنفيذ مشروع التدقيق والمراجعة للمالية العامة في ليبيا بشِقّيها الايرادات والمصروفات عن الفترة من 2014 الى 2025، وهي الفترة التي شهدت انقساماً سياسياً قاد الى إنفاق عام غير شفاف ولا يحظى بثقة كامل الشعب الليبي. إن المجلس الرئاسي إذ يشرع في تنفيذ هذا المشروع فإنه يهدف الى إرساء مبادئ الثقة والشفافية والمساءلة، وهي الأسس المطلوبة لانتقال سياسي سلمي من مرحلة الانقسام وغياب المساءلة إلى مرحلة الوحدة وسيادة القانون.

وإننا نُعوِّل على سواعد أبناء الشعب الليبي؛ فبهم تنهض البلاد لتتبوأ مكانتها وينعم فيها المواطن بحياة كريمة، بنظام ديمقراطي يتم فيه التبادل السلمي على السلطة، ويحقق الأمن والأمان والاستقرار في منطقة من أشد مناطق العالم أهمية لأمن وازدهار العالم وهي منطقة شمال أفريقيا وجنوب البحر المتوسط.

نُثمِّن عالياً كل جهد بُذِل لدعم الاقتصاديات العربية ومواجهة التحديات المشتركة، بما فيها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وندعو إلى المزيد من التنسيق لتحقيق التكامل الاقتصادي الفعلي، متمنياً للجميع كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،